

فلسطين إلى أين؟

## فلسطين والتحويلات الإسرائيلية\*

أيمن عودة      محمد اشتية  
جمال زحالقة      بسام الصالحي\*\*  
أحمد الطيبي

أدار الندوة: الياس خوري؛  
خالد فرّاج؛ همّت الزعبي\*\*\*

يشرفنا في مؤسسة الدراسات الفلسطينية وفي "مجلة الدراسات الفلسطينية" أن نلتقي معكم في هذه الندوة لمناقشة الوضع الفلسطيني عامة، والوضع الفلسطيني الداخلي خاصة، في ظل التحويلات في إسرائيل، وصعود اليمين القومي الديني إلى السلطة وحضوره على المستوى الشعبي أيضاً، وذلك في الوقت الذي يمر الوضع الفلسطيني بلحظة من أصعب اللحظات، ربما تكون شبيهة بالتفكك الذي حدث بعد نكبة ١٩٤٨. وستناقش الندوة خمسة محاور، هي:

١- قراءة في صعود اليمين القومي الديني في السلطة والمجتمع الإسرائيلي، وفي هذا المحور يمكن معالجة مجموعة من القضايا: أ - الاستيطان الكولونيالي كجزء بنيوي من السلطة والجيش؛ ب - معنى يهودية الدولة ودلالات اللجوء إلى الخطاب الديني كأساس لشرعية الدولة وشرعنة الاحتلال؛ ج - الموقف من الأقلية الفلسطينية في إسرائيل: من التطويع إلى مزيد من التطويع والأسرلة؛ د - مستقبل الدولة الواحدة ذات النظامين السياسيين: نظام لليهود، ونظام أبارتهايد للفلسطينيين في الضفة وغزة.

٢- فلسطين بمفردها، وهنا يمكن معالجة مسألتين: أ - التخلي العربي الشامل في ظل الحروب المشتعلة في المشرق؛ ب - انسداد الوضع الدولي ونجاح إسرائيل في ظل

\* عُقدت الندوة في رام الله، وعبر موقع سكايب من بيروت، في ١٢ / ٧ / ٢٠١٦.  
\*\* أيمن عودة: رئيس القائمة المشتركة، وعضو في الكنيست؛ أحمد الطيبي: رئيس الحركة العربية للتغيير، وعضو في الكنيست؛ جمال زحالقة: عضو الكنيست عن حزب التجمع؛ محمد اشتية: قيادي في حركة "فتح"، ووزير سابق في حكومة السلطة الفلسطينية؛ بسام الصالحي: الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني.  
\*\*\* همّت الزعبي: باحثة في برنامج الدراسات النسوية - مدى الكرمل.

الموجة اليمينية التي تعلن أزمة الليبرالية الجديدة والعدول. وهذا يقود إلى سؤال جوهري: هل تملك فلسطين حلفاء، وأين يجب البحث عنهم؟

٣- كيف نقاوم تغول الاحتلال والاستيطان وصعود الفاشية الإسرائيلية، وهنا يجب التوقف عند مجموعة من القضايا: أ - مستقبل القائمة المشتركة ومستقبل الأفق الوحدوي الذي طرحته؛ ب - علاقة القائمة بلجنة المتابعة العربية؛ ج - التحالفات مع القوى الديمقراطية أو ما تبقى منها في إسرائيل؛ د - الانتقال إلى وضعية الأقلية القومية؛ هـ - علاقة داخل الداخل بالحركة الوطنية الفلسطينية.

٤- معنى نظام الأبارتهايد الذي يتأسس في الضفة وغزة في غياب مشروع وطني فلسطيني جديد، وقد ظهرت أعراض هذا الغياب المزمّن في عدم قدرة القوى السياسية على تأطير الهبة الشعبية وتركها لعفويتها، والعجز عن تقديم أي شيء للتخفيف من محنة المقدسيين. وفي المقابل يبرز خطر التفكك الاجتماعي الذي بدأ يلوح في الضفة ويتخذ أشكالاً قمعية في المجتمعات الفلسطينية من تعنيف المرأة، إلى الثأر العشائري، إلخ.

٥- نحو أفق مقاوم: بلورة مشروع وطني فلسطيني؛ استعادة وحدة الشعب عبر استعادة القضية؛ التأسيس لمقاومة مديدة عبر أشكال متعددة، من دون تقديس أو استبعاد أشكال المقاومة المتنوعة: المقاطعة، والأفق الثقافي، والنضال الجماهيري، والوحشية الاستيطانية ووسائل ردعها.

### قراءة في صعود اليمين القومي الديني

يختلف عنه في أماكن أخرى في العالم حيث النقاش هو بشأن المفاهيم الاقتصادية والسياسية، أما في إسرائيل فينحصر النقاش في خط اسمه العملية السلمية: مَنْ يقف ضدها هو يميني، ومَنْ يؤيدها يُعتبر يسارياً.

موضوعان في رأيي يستحقان التوقف عندهما، وقد ساهما في الانزياح نحو اليمين في إسرائيل: الأول ديموغرافي مع هجرة مليون روسي إلى إسرائيل، ودخول الشرقيين أكثر في العمل السياسي. المفارقة هي أن عداء الروس والشرقيين لليسار لا

أيمن عودة: بالنسبة إلى المحور الأول، من المهم أن يكون هناك قاعدة للنقاش، وهي أن إسرائيل بُنيت على فكر يميني، وأن الإجماع الصهيوني هو في جوهره يميني، وما يُعتبر يساراً أو راديكالياً، هو بالمفهوم الكلاسيكي يمين، بمفهوم مبنى الدولة، ويهودية الدولة، وتأييد يهودية الدولة. فإسرائيل، بخريطتها السياسية كلها، منحازة بحدّة نحو اليمين، وهذا أساس لأي معالجة لهذا المحور الذي يتناول الانحياز في إسرائيل نحو اليمين.

مفهوم اليمين واليسار في إسرائيل

وفي مفاوضات أولمرت - أبو مازن في سنة ٢٠٠٨. هذه أحداث مؤسّسة في الوعي: فمن جهة يتم الحديث عن التسوية، لكن، من جهة أخرى، كيف يتم الوصول إليها إذا لم يكن هناك شريك قادر ويريد السلام؟

أريد أن أضع ملاحظة أخيرة: اليمين أصبح يميناً مؤسّساتياً في إسرائيل كما كان حزب مباي في الخمسينيات والستينيات، وهذا موضوع يجب أن يُدرس بشكل أكثر عمقاً. اليمين أصبح يسيطر على المفاصل الأساسية في بنية الدولة، بما فيها الجيش والنخب الإعلامية والأكاديمية؛ اليمين لم يعد في سجال سياسي انتخابي لدورة هنا أو دورة هناك في إسرائيل، وإنما انتقل إلى السيطرة على مفاصل دولة إسرائيل بشكل عميق، وهذا أمر لافت يستحق الدراسة.

**أحمد الطيبي:** الحقيقة أن تعبير اليمين القومي الديني ربما يكون التعبير الأفضل لوصف الحالة الإسرائيلية الجديدة. فإسرائيل تغيرت، والنخب تغيرت على مدى عقود منذ قيام إسرائيل على يد اليهود الأشكناز الغربيين القادمين والمهاجرين من أوروبا الشرقية غالباً، وبعضهم من أوروبا الغربية ومن أميركا لاحقاً. هؤلاء هم الذين أسسوا إسرائيل وحكموها في جميع مفاصل الحياة: السياسة والأمن والجيش والاقتصاد والبنوك والجامعات وغيره. ومن يعيش الحالة الإسرائيلية يشعر في العقد الأخير بأن النخبة تغيرت، بمعنى أن قيادات الجيش، وخصوصاً طبقة الضباط الوسطى وما فوق، وهي الأهم في الجيش، أصبحت من اليهود المتدينين، وهم اليمين القومي الديني الذين كان اسمهم ذات يوم المفدال الذي كان حزباً صغيراً... واليوم هذا اليمين القومي الديني يمثل حزب

علاقة للعرب أو للقضية الفلسطينية به. الروس غاضبون من النظام السوفياتي، وبالتالي هم ضد أي يسار، والشرقيون غاضبون من حزب مباي، وبالتالي ضد أي يسار. العنصر الثالث هو المستوطنون الذين زاد عددهم بشكل هائل خلال العشرين عاماً الأخيرة، فانطلاقاً من مقولة إن "الوضعية تشكّل الوعي"، فإن الاستيطان يخلق دائرة تغذي نفسها نحو اليمين باستمرار. المجموعة الرابعة بعد الروس والشرقيين والمستوطنين هي المتدينون، والفكر الديني في جوهره يميل نحو اليمين، ولأن اليسار لديه أبعاد علمانية أكثر مما هي لدى اليمين، فإن المتدينين يميلون بنحويّاً إلى اليمين. وفضلاً عما سبق، فإن ربع المتدينين، وهنا لا أتحدث عن المتدين القومي، أو ما يُعرف بجماعة البيت اليهودي، وإنما عن الحريديم الكلاسيكيين، أصبح يسكن في المناطق الحدودية بين أراضي ١٩٦٧ وأراضي ١٩٤٨، وهمّة الأول هو الأمن؛ وانطلاقاً من قاعدة أن "الوضعية تشكّل الوعي"، فإنهم أكثر انحيازاً نحو مفهوم الأمن كما يراه اليمين.

الموضوع الثاني هو الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٠، والتي صوّرت على أنها مواجهة ضد إسرائيل أو اليهود وليس ضد الاحتلال، على غرار ما صوّرت به الانتفاضة الأولى، فضلاً عن دور حسان طروادة داخل المعسكر الذي أراد التوجه نحو عملية سلمية، ممثلاً في إيهود باراك، الذي قال إنه "لا يوجد شريك فلسطيني"، فكان هذا التعبير السياسي أكبر هدية يمكن أن يحصل عليها كل من لا يريد العملية السلمية، وهو اليمين الإسرائيلي. لقد أصبح هذا التعبير بمثابة مفهوم مؤسس الانتباه للفراغ، وهو أمر تكرر في كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠،

على مفاصل الدولة.

أيمن تحدث عن الديموغرافيا، وفعلاً أعتقد أن الرئيس الأميركي الأسبق [بيل] كلينتون ذكر أن أحد أهم أسباب تغير الموقف الإسرائيلي أو الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين، هو هجرة مليون روسي. وفعلاً الهجرة الروسية هي هجرة يمين، ونادراً ما ترى هؤلاء يتفهمون وجود الأقلية الفلسطينية في الداخل، ولا فكرة لديهم أنه يوجد شعب فلسطيني لديه الحق في أن يقيم دولة مستقلة.

أما اليهود الشرقيون المكروهون من اليهود الغربيين، فيعود كرههم الشديد للعرب إلى رغبتهم في أن يكون هناك مَنْ هو مكروه أكثر منهم في هذا البلد، وهذه آلية دفاع نفسية معروفة. حتى يهود الفلاشة الموجودون في أسفل سلم التراتبية الاجتماعية اليهودية في إسرائيل، يتعاملون مع العربي على الحاجز كأنه أقل شأنًا منهم، فالكره الذي يواجهون به في مجتمعهم، يتحول إلى كراهية الضحية التي هي نحن.

**جمال زحالقة:** الأسئلة التي طُرحت أسئلة كبيرة، لكنني سأحاول أن أضيء على الموضوع من زاوية مختلفة، هي زاوية الاقتصاد السياسي التي أرى أن ثمة إهمالاً في تناولها لفهم ما يجري. أعتقد أن جدار الفصل العنصري بُني لأسباب تتعلق بالاقتصاد أساساً، وأذكر جيداً مؤتمر قياسارية الاقتصادي في سنة ٢٠٠٢، الذي دار فيه نقاش كبير جداً عن الوضع الاقتصادي في إسرائيل، الذي كان في حالة انهيار بسبب الانتفاضة الثانية: ٥٠,٠٠٠ مصلحة اقتصادية صغيرة أغلقت؛ السياحة وإشغال الفنادق انخفضا إلى النصف

البيت اليهودي ويقوده نفتالي بينت. هؤلاء اليمينيون يقودون الجيش والاستخبارات (الشين بيت)، كما أن القائد العام للشرطة منهم، وكثيرون من مدراء البنوك والشركات هم من هذه الفئة، فضلاً عن أن النخبة السياسية في إسرائيل إذا لم تكن جزءاً من البيت اليهودي، فإنها على تماس كبير مع اليمين القومي الديني، وأقصد بذلك جزءاً كبيراً من قيادات حزب الليكود، وهو الحزب الحاكم.

إذاً إسرائيل تغيرت، لكن من دون أن ينتبه العرب الموجودون خارج الخط الأخضر: الفلسطينيون في مناطق ١٩٦٧، والعرب في العالم العربي. هؤلاء استمروا في التعامل مع إسرائيل كما كانوا يتعاملون معها قبل عشرة أعوام أو أكثر. وعندما أقول إن إسرائيل تغيرت، فإنما أعني أنها أصبحت أكثر تطرفاً، وأكثر توسعية، وأكثر إيغالاً في استعمال القوة، وأكثر إيماناً بأنه لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطين، وبالتالي لا مكان لفكرة الدولتين أو رؤيا الدولتين. عندما يقول بنيامين نتنياهو أكثر من مرة: دولة فلسطينية مجردة من السلاح، يتهم عليه نفتالي بينت ومن لفّ لفّه ويقول إن نتنياهو يهذي. لهذا، لا يوجد اليوم في الحكومة الإسرائيلية وفي حزب الليكود مَنْ يؤمن بفكرة الدولتين، في مقابل الحكومة الفلسطينية التي يؤمن جميع وزرائها بحل الدولتين. نتنياهو لم يستعمل قط تعبير دولة فلسطينية مستقلة، أو دولة ذات سيادة. يوجد بون شاسع بين تعبير دولة مستقلة أو ذات سيادة، وبين دولة مجردة من السلاح؛ ممكن أن تكون دويلة الجدار، وممكن أن تكون منطقة غور الأردن تحت سيادة إسرائيلية.

هذا هو اليمين القومي الديني المسيطر

إسرائيل إلى توقيع اتفاق أوسلو. هؤلاء كانوا يمثلون الصناعات التقليدية الكلاسيكية، وكان حلمهم أن يتوسع الاقتصاد الإسرائيلي إلى الأسواق العربية في مرحلة أولى، ثم يتحالف رأس المال العربي مع رأس المال الإسرائيلي في المرحلة الثانية؛ هذا هو الشرق الأوسط الجديد في نظر بيرس. لكن، كي تُفتح الأسواق العربية أمام إسرائيل، فإن هناك حاجة إلى تسوية سياسية تفتح المجال أمام علاقات مع الدول الإسلامية، الأمر الذي يسمح لإسرائيل بأن تكون مركزاً اقتصادياً للمنطقة.

الكل يعرف أنه بعد اتفاق أوسلو ركبت إسرائيل القطار الاقتصادي إلى أوروبا. الطفرة الاقتصادية التي شهدتها إسرائيل في تلك الفترة كلها كانت من عدة نواحٍ، نتيجة أوسلو.

بعد عشرة أعوام على أوسلو وفي بداية سنة ٢٠٠٠، كان الاقتصاد الإسرائيلي قد تحول من الصناعات الكلاسيكية إلى التكنولوجيا العالية (high-tech)، وهي صناعة ليست بحاجة إلى أسواق عربية. اقتصاد التكنولوجيا وأسواق المال يحتاجان إلى استقرار لأنهما يعتمدان على رؤوس الأموال الأجنبية وعلى الأسواق الأجنبية. وفي سنة ٢٠٠٠ كان الخيار إما تسوية، وإما استقراراً؛ شارون والنخبة السياسية التي كانت معه مالوا نحو الاستقرار، ورفضوا دفع ثمن التسوية؛ هنا انكسرت روح أوسلو.

لم يكن الاقتصاد الإسرائيلي مرتبطاً بالاستثمار الأجنبي كما هو عليه اليوم. هذه نقطة الضعف المركزية ويجب التفكير فيها، فهي عقب أخيل في الاقتصاد الإسرائيلي، أو ربما عقب أخيل في الكيان الإسرائيلي كله. وبسبب عولمة الاقتصاد واقتصاد

تقريباً؛ الناتج الإجمالي المحلي انخفض ٤٪؛ الاستثمارات الأجنبية تقلصت من ١١ ملياراً في سنة ٢٠٠٠، إلى مليار ونصف مليار. وهذا يسمونه استثماراً أيديولوجياً، أي أنهم يستثمرون في إسرائيل ليس فقط لأسباب اقتصادية. انهيار الاستثمارات دفع رجال الاقتصاد وأصحاب الشركات الكبرى والمهتمين بالشأن الاقتصادي إلى رفع الصوت عالياً أمام الحكومة الإسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى أن اليمين كان في حينه ضد بناء الجدار العنصري، بينما كان اليسار الصهيوني يؤيده. وأنا لا أعتبر كلمة يسار مقدسة بعد ما حدث في كمبوديا التي مات فيها ٤ ملايين إنسان باسم اليسار. كلمة يسار ليست أفضل من كلمة يمين.

في تلك الفترة ضغطت المؤسسة الاقتصادية على الحكومة الإسرائيلية للذهاب إلى تسوية مع الفلسطينيين، أو لبناء جدار، وعندها تغير موقف اليمين، وكان الخيار بناء الجدار وليس التسوية السياسية. هذا ما حدث، وكان بضغط من المؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية.

ما أريد تأكيده هنا هو أهمية الموضوع الاقتصادي، فهو من أهم العوامل المحركة لاتفاق أوسلو، لكن الطرف الفلسطيني لم يكن يعي حاجة الطرف الإسرائيلي الكبيرة إلى أوسلو. وللأسف، لا توجد دراسات فلسطينية أو كتابات، وما من أحد يتحدث عن هذه النقطة ويعطيها الأهمية المطلوبة. افتراض أن المنظمة كانت بحاجة إلى أوسلو أكثر من إسرائيل دفعها (المنظمة) إلى تقديم تنازلات صعبة في موضوع عدم تجميد الاستيطان، وفي بعض الأمور الأخرى.

زمرة رجال الاقتصاد الذين كانوا يحيطون بشمعون بيرس، هم الذين دفعوا

الإسرائيلية فمسائل تستطيع المؤسسة الرسمية اليمينية أن تتعامل معها، ولذلك، أعتقد أن مشروع اليمين في إسرائيل حقق مكسباً استراتيجياً مقارنةً بمشروع اليسار في الداخل الإسرائيلي، بمعنى أن اليمين تمسك بمفاهيمه الأساسية التي تقوم على استمرار الاحتلال والتوسع، والتعامل مع الضغوط الخارجية والتقليل من تأثيرها داخلياً. ونحن نرى أن هذا اليمين، فضلاً عن تجذره في مؤسسات الدولة الإسرائيلية، يعيد إنتاج فكره السياسي بصورة أكثر جرأة من التي كان عليها، وخصوصاً فيما يتعلق بيهودية الدولة، فحتى فكرة حل الدولتين بات يستطيع الحديث عنها بسهولة أكثر، لكن بصيغة مختلفة عن المفهوم الذي كان سائداً.

أعتقد أن التيار اليميني في إسرائيل، والذي يزداد تطرفاً، يعيد مضمون الصراع وجوهره إلى بداياته الأولى، وأن الفلسطينيين غير مضطرين إلى أن يبقوا غارقين تحت سقف استراتيجيا حل الدولتين، بل إن اليمين الإسرائيلي، في رأبي، يدفع الفلسطينيين إلى التراجع إلى الخلف في إطار البحث عن تسوية سياسية. أما الآن في إسرائيل، فإن إعادة إنتاج المفاهيم تشمل جميع الأطراف، وأعتقد أنه لا يوجد مشروع لليسر الإسرائيلي، فما يطرحه حزب العمل لا يختلف عما يطرحه الليكود، وتيار اليسار التقليدي الذي كان مع السلام، تراجع بشكل كبير جداً، ولهذا نحن الآن في مواجهة التيارات الصهيونية القومية الدينية المتطرفة لأعوام مقبلة، وبالتالي فإن التحدي المطروح أمامنا

التكنولوجيا، وطبيعة الاستثمارات التي نعرفها اليوم، فإن القليل من عدم الاستقرار يؤدي إلى انهيار.

**بسام الصالحي:** أعتقد أنه فضلاً عن العناصر التي ذكرت، هناك حاجة إلى تسليط الضوء أكثر على موضوع المستوطنين وأثرهم في هذا التكوين الذي يزداد يمينية وتطرفاً داخل إسرائيل. فمشروع المستوطنين يحمل بُعدين أو ثلاثة: البعد الاقتصادي، كونهم مستفيدين بحكم التسهيلات الممنوحة لهم؛ البعد الفكري، لأنهم الأكثر تطرفاً والأكثر يمينية؛ أثرهم في الخريطة السياسية الإسرائيلية، فيوماً بعد يوم نرى كم أن هذا المشروع موجود في مركز القرار السياسي، سواء في الأحزاب السياسية، أو في الخريطة السياسية الإسرائيلية. وثمة أمر آخر ترك أثره في السياسات الإسرائيلية، هو موضوع فصل قطاع غزة عن الضفة، عبر المشروع السياسي الذي طرحه ونفذه شارون، ولم يتمكن اليسار من القيام به.

أحد المخارج التي يتبنّاها اليمين في التعامل مع الكثافة السكانية، هو إخراج جزء من هذه الكثافة، وهو ما حدث في غزة ويُراد تطبيقه في الضفة الغربية، بما يضمن أن تبقى السلطة الفلسطينية سلطة على الناس، بينما الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية يكون في يد الإسرائيليين.

إن موضوع فصل غزة وقرعوامل إسناد للفكر الأكثر تطرفاً في المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، بعد فشل مشروع اليسار المتمثل في الحل السياسي الذي لم يستطع حتى بيرس أن يمشي به. هم اليمين هو الاستقرار أو عدم الاستقرار، عمليات أو لا عمليات، أما الاعتراض الدولي على السياسات

كفلسطينيين هو العودة إلى البداية.

**محمد اشتية:** التجربة التاريخية تعلمنا أن في الاستعمار الاستيطاني هناك دائماً دولة أم ودولة ابنة: فرنسا والجزائر؛ روديسيا وبريطانيا؛ أميركا وبريطانيا؛ أميركا اللاتينية وإسبانيا. الدولة الأم للمشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين هي العالم ويهود العالم، لكن بعد سنة ١٩٦٧ بات هناك دولة أم اسمها إسرائيل، والابنة هي مجموعة استيطانية في الضفة الغربية. قد تتعارض الدولة الابنة، في مرحلة ما، مع الدولة الأم، ففي الجزائر مثلاً، سعى المستعمرون لدولة مستقلة عن فرنسا. أما الآن في إسرائيل، فإن الكيان الاستعماري الاستيطاني في الضفة الغربية يتمتع في رأيي بشبه حكم ذاتي، ولديه جيش وميليشيات، وحصانة إلى حد ما، وهو محمي ويمارس طقوس النمط الاستعماري كلها، وعندما يتحدث نتيها هو عن دولتين، فهو إنما يتحدث عن دولة للمستوطنين في الضفة الغربية على المنطقة "ج" التي مساحتها ٦٢٪ من مساحة الضفة، وعن كيان آخر فلسطيني مرتبط بهذا الجيب. أنا أتفق على أن الفارق بين اليسار واليمين في إسرائيل هو مثل الفارق بين الكوكا كولا والبيبسي كولا، لكن المفارقة هي في التوجهات: حزب العمل كان يرمي إلى وحدة شعب إسرائيل، وحماهم هذا الحزب هم أصحاب فكرة الجدار، حفاظاً على وحدة شعب إسرائيل، في مواجهة التيارات القومية الدينية التي أرادت أن تحافظ على وحدة أرض إسرائيل، ولذلك، نقل هذا التيار القومي اليميني الديني الحالة الاستيطانية

من مشروع ألون في منطقة غور الأردن إلى أنحاء الضفة الغربية كافة. هذا جانب، وجانب آخر هو يمينية إسرائيل، وأنا متفق مع حديث المشاركين قبلي بشأن التحول الديموغرافي، لكن السؤال هو: لماذا المستوطنون الروس؟ الجواب: لأنهم الوحيدون بين اليهود الذين لم يحتكوا بالعرب، وإنما جاؤوا في سنة ١٩٩١ معبئين ومشبعين بالأفكار الصهيونية المتطرفة، وكانت الضفة الغربية مغلقة في حينه، وبالتالي لم يكن هناك احتكاك مع الفلسطينيين يمكن الحديث عنه.

المهم أن يمينية الدولة ترجمت نفسها في رأيي في مسارين مهمين: الأول، هو الأداة الاستيطانية في الضفة الغربية؛ الثاني، عبر القوانين في الكنيسة التي تُسنّ على أربعة مستويات في إسرائيل: أهلنا في مناطق ١٩٤٨؛ الجمعيات التي يتهمها هذا اليمين بأنها تريد محاكمة الجيش والدولة؛ وسائل الإعلام؛ الهجوم على المحكمة والقضاء. وهذا كله يتم بحجة أن هذه أطر يسارية.

مسألة الاستعمار الاستيطاني وصلت إلى نهايات مختلفة: لمصلحة السكان الأصليين، مثل الجزائر؛ أو لمصلحة المستعمرين كما الحال في أميركا اللاتينية والشمالية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها؛ أو تعايش المستعمر مع السكان الأصليين، مثل المكسيك؛ أو وصل إلى حالة من السلام كما الحال في جنوب أفريقيا حيث هُزم نظام الأبارتهايد.

الحالة الوحيدة التي لم يُحسم فيها الصراع هي في فلسطين. في رأيي أن اليمين في إسرائيل الذي يريد أن يحافظ على وحدة أرض إسرائيل، همّ الأساسي



في اتفاق أو سلو كامل الصلاحيات على السكان، ولم تعطها أي صلاحية على الأرض، وبالتالي استولت على المصادر الطبيعية، وتركت الفلسطينيين من دون أي إمكان للعيش إلاّ اعتماداً على المقاصة في إسرائيل، أو على أموال الدول المانحة، وإمّا أن يزداد الاقتصاد الفلسطيني التصاقاً واعتماداً على الاقتصاد الإسرائيلي. الناتج القومي في إسرائيل اليوم ٣٠٥ مليارات دولار، هذا الكلام معناه أن ٦,٣ ملايين إسرائيلي ينتجون أكثر ممّا ينتجه ١٣٠ مليون عربي، وبالتالي فإن إسرائيل ستنتقل بالهيمنة الاقتصادية إلى خارج الجغرافيا الفلسطينية، ولذلك تقع زيارة نتنياهو لأفريقيا في هذه الخانة، والعلاقات التجارية مع بعض الدول العربية تقع في هذه الخانة أيضاً، وأنا متفق تماماً مع فكرة ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بالاستثمارات الخارجية أكثر من أي وقت مضى، لكن السؤال هو كيف نترجم ذلك إلى سياسة؟

هو قتل الإجماع الدولي المتعلق بإمكان إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، ويتم قتل إمكان هذه الدولة عبر ضرب أربعة مفاصل لهذه الدولة: تهويد القدس؛ ضم الغور؛ استخدام المنطقة "ج" كخزان جغرافي لتوسيع الاستيطان؛ سلخ غزة كاملاً عن الضفة الغربية. هذا الكلام معناه انهيار الدولة الفلسطينية وإمكان إقامتها، وأننا بتحصيل حاصل ننزل نحو الدولة الواحدة. نحن اليوم في حالة الدولة الواحدة، فإسرائيل اليوم تسيطر على كامل فلسطين، لكن التحدي الأساسي هو أنه في فلسطين التاريخية اليوم يوجد ٦,٣ ملايين يهودي، و٦,٣ ملايين فلسطيني، ونسبة التزايد بين الفلسطينيين ٣,٨٪، وعند الإسرائيليين ١,٢٪، وعند المستوطنين ٣,١٪. معنى هذا الكلام أننا في سنة ٢٠٢٠ سنكون ٥١٪ من مجمل السكان، وأننا بالتالي ناهبون إلى نظام عنصري كأمر واقع. إسرائيل أعطت السلطة الفلسطينية

### الفلسطينيون وحدهم

احتلال الضفة الغربية. لقد أصبح هناك ضرورة للجوء إلى مستوى أيديولوجي آخر هو المستوى الديني والمستوى القومي الديني، ومن هنا إصرار اليمين الإسرائيلي على يهودية الدولة. المسألة الثانية، هي أن التوصيفات التي تقدمت بها كلها صحيحة، لكن ينقصها نقطة فقط هي أن هذا التحول الإسرائيلي لم يكن أمامه عملياً عقبات فعلية، وهنا يُطرح سؤال مهم: لماذا

■ كل ما تقدم ينقلنا إلى المحور الثاني، لكن قبل ذلك هناك مسألتان: الأولى هي المسألة الأيديولوجية - الشرعية. فإسرائيل تبحث عن شرعية جديدة، والاتجاه القومي الديني الإسرائيلي ليس فقط من نتاج الواقع السياسي، بل إنه أيضاً نتاج الأيديولوجيا الخاصة بحزب العمل، وهي أيديولوجيا اشتراكية - يسارية راكبة على مفاهيم غربية، ولم تعد تبرر



لم يكن أمام هذا التحول أي عقبة عربية؟ العلاقات العربية - الإسرائيلية وصلت اليوم إلى مستوى خطر، فلماذا لم يقاوم هذا الاتجاه في العالم العربي؟ هل صار الفلسطينيون وحدهم؟

**محمد اشتية:** العرب لا يتقنون لغة المصالح، لأن أنظمتهم غير شرعية وغير مستندة إلى واقع ديمقراطي، وهي ليست نتاج شعوبها؛ هذا من جانب، ومن جانب آخر صار العرب منشغلين بهمومهم، وبالتالي فإن قضية فلسطين بقيت عندهم مهمة، لكنها ليست قضية ملحة الآن. شلال الدم في فلسطين ليس بمستوى شلال الدم في سورية أو العراق أو اليمن أو ليبيا أو أي مكان آخر. الخبر الفلسطيني ليس خبراً أول في نشرات الأخبار العربية. عندما نتحدث عن مقتل ٣٠٠ شخص في انفجار واحد في العراق، أو بقنبلة واحدة يموت ٢٥ شخصاً في سورية، تكون هموم الناس تغيرت وتبدلت. حلفاء فلسطين موجودون، لكنهم يشغلون لفائدة مصالحهم، فالزيارات العربية لإسرائيل مبنية على مصالح، وإعادة صوغ العلاقة التركية - الإسرائيلية مبنية على مصالح، أما نحن فلا نخاطب العالم بلغة المصالح. منذ حرب ١٩٧٣، واستخدام النفط في المعركة، لم يعد هناك قدرة عربية على مخاطبة دول العالم بلغة المصالح، ولذلك أصبح الناس ينظرون إلى الأمور بمنظار آخر تماماً، وما رأيته في المبادرة الفرنسية هو نواة حقيقية لإمكان إحراز تقدّم، بغض النظر عن دوافع فرنسا وحاجتها إلى تشكيل جبهة دولية ضد الاحتلال.

الإسرائيلي يحاول إجهاض هذه الجبهة، والأميريكيون حاولوا أن يقرّموا بيانها. وكل مبادرة سياسية في الشرق الأوسط،

كان يسبقها حرب: ذهبنا إلى مدريد بعد حرب الكويت، وإلى أنابوليس بعد الاحتلال الأميركي للعراق، والحرب على "داعش" جلبت المبادرة الفرنسية بشكل أو بآخر، لذلك، فإن السؤال هو كيف نخلق هذا التزاوج في المصالح بين الموضوع الفلسطيني ذي البعد العربي، وبين ما نسمعه دائماً من أن العرب في الغرف المغلقة يقولون شيئاً، وفي العلن شيئاً آخر؟ نواة هذا التزاوج موجودة، لكن كيف نخاطبها؟ كيف نعزز دورها؟ كيف نخاطب العالم بلغة المصالح؟ هذا هو الأمر الغائب، لأن العرب لو عالجوا القضية الفلسطينية بلغة المصالح، لما وصلنا إلى الحال التي نعيشها اليوم.

**جمال زحالقة:** أنا أوافق على هذا الكلام، لكن هناك لغة الحقوق أيضاً، فنحن تنازلنا عنها، ولم نعد نخاطب المجتمعات المدنية والحركات السياسية، ولا الذين كانوا حلفاء للفلسطينيين في الجامعات والحركات العمالية وغيرها. لقد ذهبنا إلى الدبلوماسية، أي خسرنا لغة الحقوق ولغة المصالح، وفشلنا في الأمرين، وفي رأيي يجب رد الاعتبار إلى لغة الحقوق.

**أحمد الطيبي:** أريد أن أكمل من جزئية كانت ناقصة في المحور الأول في حديثي، فيما يتعلق بمستقبل الدولة الواحدة ذات النظامين. أنا أوافق على حقيقة أن ما يوجد الآن هو دولة واحدة ثنائية القومية، لكن هناك قومية واحدة تسيطر ولديها كل الحقوق، بينما أغلبية القومية الثانية خاضعة للاحتلال ولا حقوق لها، بمعنى إذا تحدثنا عن لغة الحقوق بهذه النقطة، فإن علينا أن نضاعف من خطاب الحقوق المدنية، وألاً نترك الخطاب القومي والخطاب

نواب اليمين، لأنهم دائماً يتحدثون عمّا يحدث في الدول العربية، إلى درجة أن بعض العرب يتبنّون هذا المنطق انطلاقاً من اعتقاد لديهم أننا نعيش في نعيم. طبعاً يجب رفض ذلك.

أمّا اصطلاح الأسرلة الذي لم يتطرق إليه أحد، والخطاب الديني القومي، فإن ترجمتهما تأتي من خلال الاستيطان الكولونيالي.

**أيمن عودة:** أريد أن أضيف شيئاً إلى ما ورد بشأن مسألة اليسار واليمين في المحور الأول. أعتقد أن لغتنا الرسمية أصبحت لغة يمينية وليست يسارية، الأمر الذي أفقدنا حلفاء. فتاريخياً، كان أصدقائنا هم الشعوب والطلبة في الجامعات، أمّا اليوم، فالتعويل هو على النخب الرسمية العالمية، وعلى رأسها أميركا. هذا أمر يستحق أن نتوقف عنده كثيراً لدى التمعن في سؤال هل بقيت فلسطين بمفردها؟ طبعاً هي ليست وحدها أبداً، وهي عميقة في وجدان الشعوب العربية وشعوب العالم، لكن التعبير عن ذلك يتعلق بأدائنا نحن. الملاحظة الثانية هي أن نتناها هو والأنظمة العربية الرسمية، يعتقدان فعلاً أن القضية الأساسية هي المحاور في الشرق وليس قضية فلسطين. الأمر الثالث هو حلفاء فلسطين. وهنا ثمة سؤال أساسي، وإن كان غير شعبي، وهو: هل هناك حلفاء للشعب الفلسطيني داخل إسرائيل؟ استطلاعات الرأي كلها منذ سنة ٢٠٠٠ حتى اليوم تشير إلى أن ٥٠٪ من الشعب الإسرائيلي يؤيد إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وهنا يُطرح السؤال: أين نحن من هؤلاء الناس، وما علاقتنا بهم، وكيف نستطيع تحريكهم، وكيف يمكن أن يتحول هذا الرأي العام إلى حالة دافعة؟ أعتقد أن هذا سؤال مركزي لأن كل احتلال

الوطني، بل يجب أن يكون هناك أيضاً خطاب موجّه نحو الغرب، وباللغة التي يفهمها، وهو خطاب الحقوق والحقوق المدنية، وانعدام المساواة، والعدل والحق في الاقتراع، إلخ. إسرائيل تدير ثلاثة أنظمة حكم: الأول، هو نظام ديمقراطي لـ ٨٠٪ من السكان، ولذلك هو نظام ديمقراطي للأغلبية اليهودية، وأنا أسميه الديمقراطية الإثنية، أو ديمقراطية اليهود؛ الثاني، هو نظام التمييز العنصري ضد ٢٠٪ من السكان، وهم المواطنون الفلسطينيون في الداخل؛ الثالث، هو نظام الاحتلال والأبارتهايد الزاحف في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. إسرائيل تسوّق نفسها، والعالم يتعامل معها طبقاً للنظام الأول فقط، وهذا تضليل. يجب أن تعامل إسرائيل وفقاً لهذه الأنظمة الثلاثة، ففي المفهوم الغربي المطلق للديمقراطية، لا توجد دولة ديمقراطية تدير مشروعاً اسمه احتلال أو أبارتهايد.

لا أتفق مع أخي الدكتور محمد اشتية على أن الدول أو الأنظمة العربية لا تتقن لغة المصالح، بل على العكس هي تتقن لغة مصالح الأنظمة وليس الشعوب، بمعنى مصلحة النظام وليس الدولة، وهذه مشكلة الأنظمة غير الديمقراطية. النظام هو نظام لدول شمولية همّها الحفاظ على سلطتها، فهي فوق الطاولة مع أميركا وتحت الطاولة مع إسرائيل، بينما تهمل مصلحة الفرد كمواطن والمجموعة كشعوب. أنا لا أعتقد أن القضية الفلسطينية ضاعت أو ماتت. صحيح أن ترتيبها تراجع في وسائل الإعلام لأنه يوجد نزف وشلال دم أكثر في أماكن أخرى، فما يحدث في سورية يفوق كثيراً في بشاعته ما يحدث هنا، وفي سائر الدول العربية، ومن يستغل ذلك أكثر ويوجه هذا الكلام إلينا كنواب عرب، هم

يزول بعاملين أساسيين: أولاً المقاومة، وثانياً الرأي العام داخل الدولة التي تمارس الاحتلال، وهذا موضوع يحتاج إلى بحث ورؤية.

فيما يتعلق بموضوع لغة المصالح، هناك جملة جميلة لنيتشه يقول فيها: "الأخلاق سلاح الضعفاء"، وهذه جملة قوية ومهمة. أنت، كفلسطيني، ماذا تريد أن تباع روسيا اليوم؟ ننياهو، مثلاً، لديه علاقة قوية مع بوتين، ومن خلال هذه العلاقة استطاع التأثير في قرار اللجنة الرباعية الدولية، فكيف نستطيع أن نكسب روسيا إلى جانبنا من دون أن يكون لنا مصالح معها؟

**جمال زحالقة:** يجب أن ننتبه إلى المتغيرات، أنا أشرت إلى متغير مهم واستراتيجي هو ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بالاستثمارات الأجنبية، بمعنى أن الضغط في مجال الاستثمار يؤثر، والضغط في مجال الاستقرار يؤثر. أعتقد أن ثمة متغيراً آخر هو عودة الشباب إلى المسرح السياسي، وهنا يجب أن ننتبه إلى ما جرى في الولايات المتحدة الأميركية مع ترشيح ساندروز، ومع جمهوره، وقد كتبت مقالة في حينه بعنوان: "البحث عن جمهور ساندروز". هذا جمهور مهم جداً، يعدّ ملايين الشباب، ومعدل أعمارهم في العشرينيات؛ لقد تفاعل هؤلاء إيجابياً كلما ذُكرت القضية الفلسطينية أمامهم، بينما لم يجرؤ أي مرشح في الولايات المتحدة على أن يطرح هذه المواقف التي تبين أنها تحظى بشعبية. إن كل من يبحث عن العدالة هو حليف لنا.. العدالة بتجلياتها كافة.

ما حدث معنا أننا توقفنا عن الاهتمام بالحلفاء المضمونين، وذهبنا خلف غير المضمونين. إذا عدنا إلى التاريخ، وراجعنا

مسار الحرب على فييتنام، والمسار ضد نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، فسنرى أن المجموعات التي كانت ترفض الحرب على فييتنام وترفض الأبارتهايد هي مجموعات راديكالية وشباب الجامعات، فهم من بدأ الاعتراض، وقد تشكلت لاحقاً حولهم حركة شعبية ضغطت وأجبرت الحكومة الأميركية في نهاية المطاف على التغيير. ننياهو في خطابه في الأعوام الأخيرة كان يحذر من ثلاثة مخاطر استراتيجية على إسرائيل: الأول هو النووي الإيراني؛ الثاني هو الصواريخ؛ الثالث هو انتشار حركة المقاطعة (BDS) في الجامعات الأميركية، وخصوصاً في جامعتي بيركلي وهارفرد، وهو ما أطلق عليه ظاهرة غولدستون. هذه الظاهرة يقومونها في إسرائيل على أنها خطر استراتيجي، لأن هؤلاء الطلاب سيصبحون وزراء وقادة في المستقبل، وأنا أعتقد أنه يجب أن يجري الحديث مع هؤلاء من خلال خطاب التفوق الأخلاقي للقضية الفلسطينية. كذلك الهند التي خسرت حكومتها بسبب إهمالنا لها، وكندا نخسر برلمانها، لكن على الرغم من ذلك، لدينا حلفاء كبار في الهند حيث يوجد تراث من التحالف بيننا وبينها.

في جميع الأماكن التي نزورها في العالم: أوروبا وآسيا وأميركا وغيرها، نرى جاليات فلسطينية، وجيلاً فلسطينياً جديداً يمتاز بأمرين: حماسة شديدة لقضية فلسطين، وقدرة عالية على مخاطبة أبناء جيلهم هناك، إلا إن ما ينقصنا اليوم، وهو ما كان لدينا في السبعينيات، أنه ليس لدينا عنوان ولا تنظيم، وأن هناك طاقات كبيرة، لكنها بحاجة إلى ناظم ينظمها.

علينا أن نحول الضعف المتمثل في

القضية كقضية احتلال، وجوهر الحركة الفلسطينية كحركة تحرر، والبحث عن تحالفات تتجاوز العلاقات الدبلوماسية.

**محمد اشتية:** علينا ألا نجلد أنفسنا كثيراً. طبعاً يوجد تقصير في أماكن متنوعة، لكن علينا أن ننظر إلى الصورة من الجانب المشرق، فبرلمانات بريطانيا واليونان وفرنسا وبلجيكا ومعظم دول العالم صوتت من أجل فلسطين، والبرلمان هو انعكاس لحالة شعبية. هنالك تحول إيجابي حقيقي في الرأي العام تجاه القضية الفلسطينية، وقد أظهر استطلاع لمجلة "دير شبيغل" الألمانية أن ٧٠٪ من الشعب الألماني غير راضٍ عن سياسة ميركل تجاه القضية الفلسطينية. أنا أذهب إلى الكنائس في أوروبا، وألتقي مع منظمات غير حكومية وأتحدث معهم، وأرى تحولاً حقيقياً في الرأي العام.

علينا أيضاً أن ننتبه إلى أنه مع تطور التكنولوجيا وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي لم يعد في قدرة إسرائيل أن تستر على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني. نقطة أخرى في موضوع الدولة اليهودية: إسرائيل نقلت المعركة من معركة وجود إلى معركة شرعية، ولذلك تضع يهودية الدولة على الطاولة.

**بسام الصالحي:** هذه الحالات من التضامن التي يتحدث عنها محمد ليست نتاج الخطاب الرسمي الفلسطيني، وإنما نتاج خطاب التحرر الفلسطيني، فعندما نتحدث عن المقاطعة نرى أن الموقف الرسمي الفلسطيني تجاهها ملتبس، لأنها حركة منبثقة من تحت، وليست نتاج فعل سياسي رسمي فوقي.

شتاتنا جرّاء مأساتنا، إلى قوة. لا يوجد مكان في العالم إلا ولنا فيه جالية فلسطينية، ويجب أن تنظّم هذه الجاليات والطاقت الموجودة في اتجاه سياسي واحد يخدم القضية الوطنية الفلسطينية، وعلينا أن نقرأ التحول الجاري، وهو عودة الشباب إلى المسرح السياسي.

**بسام الصالحي:** بالتأكيد هناك تغيّرات في العالم، وأعتقد أن أهم قضية خسرتها هي قوتنا كحركة تحرر. فنحن في نظر المحيط، وحتى في وسط حلفائنا، لم نعد نعامل كحركة تحرر وطني، أصبحنا منذ اتفاق أوسلو نحكي نمط الأنظمة العربية بشكل أو بآخر: أولوياتنا التحالفية تبدلت، والطبقة السياسية الفلسطينية أصبحت ترى في الولايات المتحدة وأوروبا حليفاً أساسياً لها. أعتقد أننا أضعنا فرصة ذهبية للعلاقة مع روسيا خلال العامين الماضيين على الأقل، والتي كان يمكن أن تحول دون الوضع الذي بدأ ينشأ في الأشهر الأخيرة، بين إسرائيل وروسيا. تحدثت في إحدى المرات مع الروس بشأن تحالفهم مع إيران وسورية، وطلبت منهم التعامل معنا نحن أيضاً كحلفاء، وليس في إطار دبلوماسي ضيق.

إقليمياً أيضاً لا نأخذ في الاعتبار في تحالفاتنا مصالحنا كفلسطينيين.

العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية أيضاً مشوهة، فقد أصبح هماً العودة إلى المفاوضات لإعادة إطلاق العملية السياسية المتوقفة، بدلاً من التركيز على الاحتلال الذي يجب أن ينتهي.

منطق العلاقات والتحالفات يجب أن ينطلق من ضرورة إنهاء الاحتلال.

أعتقد أن ثمة حاجة إلى استعادة جوهر

## مقاومة تغول الاحتلال والاستيطان

خلال العام ونصف العام الماضيين، ويجب أن تكون تركيبة القائمة المشتركة أكثر تمثيلاً للحالة الشعبية، وأكثر عدلاً في التقسيم بين الأحزاب، كي نعيد ترميم ثقة الشارع في القائمة المشتركة إلى ما كانت عليه عشية الانتخابات، لأنها ليست هكذا في هذه الأيام. أمّا إذا تم خفض نسبة الحسم في الكنيست، فأنا لا أعتقد أن ذلك سيعني انتهاء القائمة مباشرة، بل ربما يعزز وجودها، لكن التوزيع داخلها يجب أن يكون مختلفاً.

القائمة المشتركة هي أول تجربة لجمع الحركات والأحزاب العربية تحت سقف انتخابي واحد على الرغم من الاختلافات، وهذا شيء مهم للغاية. السلبي أن اليمين الإسرائيلي أصبح يستخدم القائمة المشتركة لتخويف المجتمع الإسرائيلي، وأحياناً يستغل بعض السلوكيات لدينا لتضخيم هذا التخويف وهذا التهريب لدى المجتمع الإسرائيلي.

العنصرية في إسرائيل أصبحت مركزية ونحن نحاربها، لكن لا يمكن بمفردنا أن ننتصر عليها داخل المجتمع الإسرائيلي، لذلك يجب أن نتعاون مع شرائح معينة ومؤثرة في المجتمع الإسرائيلي، في مسعى مشترك للتخفيف من وطأتها، أو محاربتها.

أنا لا أتفق مع من يقولون بشكل عبثي إن جميع اليهود متماثلون؛ لا أعتقد أن زعيمة حزب ميرتس زهافا غالتون، تتساوى مع أفغدور ليبرمان، هذا الكلام غير معقول. إذاً يجب أن نعزز العلاقة مع هؤلاء، ونقلل عنصر عدم المعرفة. أعتقد أن المجتمع اليهودي يجهل المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل

**أحمد الطيبي:** المفروض أن الموقف الرسمي الأميركي ميؤوس منه بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، لكن في جامعات أميركا، وتحديدًا الطلاب اليهود فيها، يمكن تلمس تحوّل كبير لدى هؤلاء الطلاب في اتجاه دعم حقوق الشعب الفلسطيني ودعم القضية الفلسطينية، وهذه حالة مزعجة ومربكة للنظام السياسي في إسرائيل.

فيما يتعلق بمستقبل القائمة المشتركة، فلا شك في أنها تجربة جديدة غير مسبوقة جمعت بين أربعة أحزاب كانت متنافسة ومتخاصمة فيما بينها، ثم التقت وقدمت نفسها إلى الجمهور العربي في إسرائيل وإلى النخبين العرب. السبب الحقيقي لتأليف القائمة المشتركة هو رفع نسبة الحسم، والسبب الثاني المساعد هو الحالة الشعبية التي طالبت بهذه التجربة. لقد مر أكثر من عام ونصف عام على القائمة وما زالت صامدة. نعرف أن هناك نقاشات داخل المركبات الأربعة واجتهادات مختلفة، لكنهم في أغلبية القضايا التي تُطرح في الكنيست متفقون، وأن كل حزب من الأحزاب الأربعة يحافظ على خصوصيته واستقلاله. كما أن العمل خارج مبنى البرلمان هو أحياناً عمل حزبي منفرد للأحزاب الأربعة يمكن أن يكون متفقاً على جزء منه، ومختلفاً على جزء آخر، الأمر الذي يسبب في بعض الأحيان نقاشات وجدلاً بشأن طريقة عمل للقائمة المشتركة، وأحياناً تصدعاً داخلياً في القائمة، لكن مركبات القائمة المشتركة كلها معنية، في رأيي، ببقاء القائمة، وأنه كي تستمر القائمة يجب أن نتعلم من أخطائنا في الممارسة

المرّة المقبلة لن يكون نتنياهو رئيس حكومة إسرائيل لأنهم سئموا وملّوا منه حتى داخل الليكود، لكن لا بديل منه داخل اليمين، الأمر الذي يولّد انطباعاً عن حالة الضعف والرتابة والركاكة في الجهاز السياسي والحزبي في إسرائيل.

العنصرية في إسرائيل أصبحت تياراً مركزياً، ولم نعد نعرف من هو الأكثر تطرفاً: الكنيست أم الشارع؟ لكن أنا أقول دائماً إن الرأي العام الإسرائيلي ديناميكي متغير، وإن القيادة وسلوكها لهما تأثير في الشارع. فمثلاً رابين أثر في الرأي العام الإسرائيلي، وانتقل من اعتبار منظمة التحرير منظمة إرهابية إلى مؤيد للتفاوض معها.

نتنياهوو يعادي الشعب الفلسطيني ولا يعترف بوجوده ولا يريد دولة فلسطينية، فهو أيديولوجي، ويأتي من مدرسة فكرية أيديولوجية صهيونية تنادي بأرض إسرائيل الكبرى التاريخية. هكذا كان والده، وهو يشق هذا الفكر ممّا تربّى عليه، ويمارس ذلك يومياً، وأحياناً عندما يخرج عن لياقته كرئيس حكومة يصبح بيبي اليميني العنصري المتطرف، كما حدث عشية الانتخابات بهجومه على الجماهير العربية وتحريضه الناخب اليهودي بقوله إن العرب يتدفعون على الصناديق.

**محمد اشتية:** هذا محور مهم. يجب أن نتعامل مع مقاومة الاحتلال كحق شرعي تتيحه الشرائع الدولية كافة. إلّا إن استراتيجيا المقاومة التي تبنتها فصائل العمل الوطني الفلسطيني، أخفقت في نقل الشارع الفلسطيني إلى مقاومة شعبية حقيقية.

ما يجب أن ينتهي بلا رجعة، هو العلاقة

أكثر من جهلنا للمجتمع اليهودي، ومع ذلك لا يزال لدينا شرائح تجهل المجتمع اليهودي داخل إسرائيل.

لجنة المتابعة هي الهيئة الجامعة لجميع الأحزاب الممثلة وغير الممثلة في الكنيست، وهي الإطار القيادي للجماهير العربية، وعملها يتم غالباً عن طريق التفاهم من أجل التوصل إلى ما هو مشترك، على الرغم من وجود خلافات أيديولوجية كبيرة بين مركّبات اللجنة. صحيح أنه ليس لديها أدوات تنفّذ مواقفها، إلّا إن قوتها تكمن في أنها تمثل الموقف الأخلاقي للحركات الفاعلة على الساحة.

■ كيف يمكن تطوير أداء لجنة المتابعة العربية بما يمكنها من أن تصبح برلمان الفلسطينيين في الداخل؟

**أحمد الطيبي:** لا شك في أنه يجب تطوير لجنة المتابعة لتصبح أكثر تأثيراً. وهناك من يعتقد أنه يجب أن يكون فيها انتخابات مباشرة، وقد جرى تحقيق قفزة من خلال انتخاب رئيس لها من مركّباتها بشكل مباشر. نحن في الحركة العربية للتغيير نعتقد أنه كلما خاطبنا الشارع أكثر، التصق الشارع والمجتمع أكثر بالهيئات التي تمثله، لكننا كأى جسم قيادي يمكن أن نخطئ، وبالتالي علينا القيام بدراسة نقدية لعملنا من أجل تغييره نحو الأفضل.

أعود وأكرر، نعتقد ونتفق على أنه لا يمكن إسقاط اليمين في إسرائيل من دون القائمة المشتركة، أي من دون الجماهير العربية، ولذلك لا يمكن أن نضع أنفسنا في فقاعة أو قوقعة.

نحن في نهاية المطاف معنيون جداً بإسقاط بنيامين نتنياهو. أعتقد أنه في



مقاومة الناس من جهة، والحصار الدولي من جهة أخرى.

وثمة عنصر أساسي في المقاومة هو أن ننجز الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأن الانقسام، معطوفاً على الحالة العربية الراهنة، جعل إسرائيل تعيش على فراش من حرير لأول مرة منذ سنة ١٩٤٨.

أمّا بشأن القائمة المشتركة، فإن الجهد الذي بُذل من أجل تشكيل القائمة الواحدة الموحدة المشتركة لدى أهلنا في أراضي ٤٨ كان، في تقديري، من أفضل اللحظات التي عاشها نضال شعبنا في الداخل، ونحن لم نبارك فحسب، بل بذلنا أيضاً جهداً كبيراً كي يتحقق هذا الأمر.

إن ما يجري لدى أهلنا في أراضي ٤٨ هو امتداد للحالة النضالية التي يعيشها شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كان هناك تباين الآن في الأهداف. ففي مناطق ٤٨ نتحدث عن حق المواطنة، وفي الضفة وقطاع غزة نتحدث عن دولة فلسطينية على حدود ٦٧ وعاصمتها القدس، لكن أنا أقول إن هذا تفكير مرحلي بالنسبة إلينا. المشكلة في القضية الفلسطينية هي الطلاق الذي حدث بين المشروع الوطني والأرض الأم والشعب الفلسطيني.

أخيراً ما أرغب في قوله هو أننا في حركة "فتح" مثلاً، نعتبر ما يجري في مناطق ٤٨، امتداداً لحالة الحركة الوطنية الموجودة في الضفة، أو في غزة، أو في الشتات.

وفي ظل الهيمنة اليمينية على المجتمع الإسرائيلي، هناك حرب حقيقية على جميع مفاصل ما يمكن أن يسمى معسكر السلام الذي يتآكل. أنا مدرك تماماً أن المجتمع الإسرائيلي غير متجانس، لكن طغيان اليمين يُظهر المجتمع كأنه متجانس.

مع إسرائيل، التي يجب أن يعاد صوغها، لأن إسرائيل هي مَنْ أعادت صوغ العلاقة معنا، ونقلت الحالة من اتفاقات سلام إلى تعزيز وتكثيف الاحتلال الاستيطاني على أرضنا، وضربت عرض الحائط بجميع الاتفاقيات الموقعة أمنياً. اقتصادياً أيضاً يجب إعادة صوغ العلاقة بانفكك متدرج من حالة التبعية للاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي. هناك ١١٠,٠٠٠ عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل، كما أن ٥,١ مليارات دولار من البضائع الإسرائيلية تصدر إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بينما لا يُسمح لنا بالتصدير سوى ما تتراوح قيمته ما بين ٧٥٠ و٨٠٠ مليون دولار من البضائع والخدمات لا غير. إسرائيل قتلت اتفاق باريس الاقتصادي عبر إغلاق الضفة الغربية، لأنه اتفاق مبني على فرضية حرية حركة البضائع والخدمات.

بالنسبة إلى المقاومة الشعبية، علينا ألا نتوقع من العالم أن يقف معنا إلا بمقدار ما نقف مع أنفسنا، وأن نجعل الاحتلال مكلفاً في دوائره الثلاث: اقتصادياً وأمنياً وسياسياً.

قانونياً نحن في محكمة الجنايات، ويجب بالتالي تفعيل وجودنا هذا، كما يجب الذهاب إلى محاكم أخرى.

علينا أن نفعل مقاطعة إسرائيل، ليس فقط بضائع المستعمرات، فالاستيطان هو نتاج حالة استعمارية، بل يجب العمل على مقاطعة جميع البضائع الإسرائيلية. وفضلاً عن المقاطعة الاقتصادية، يتعين علينا تفعيل المقاطعة الأكاديمية أيضاً.

التجربة علمتنا أن الحصار الدولي لأي بلد معتد يعطي مردوداً إيجابياً، فقد انهيار نموذج جنوب أفريقيا العنصري بسبب



نظري هي النضال لدحر الاحتلال بالأدوات المتاحة جميعاً: عبر النضال الشعبي، واستخدام الضغط الدولي بجميع أشكاله لإنهاء الاحتلال؛ وإذا وُضعت المعادلة بهذه الطريقة، فإن الأشياء الأخرى كلها تصبح تفصيلات. القضية الغائبة هنا هي عدم وجود توصيف للوضع على أنه احتلال يجب أن ينتهي، وخصوصاً أن ثمة اعترافاً دولياً بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وبالتالي هذا اعتراف دولي بأن إسرائيل دولة محتلة، هذا هو الجوهر؛ هذا النقاش دار خلال اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير.

أنا أريد الحديث عن علاقة داخل الداخل بالحركة الوطنية. لقد بذل جهد مساند وداعم لتشكيل القائمة المشتركة، ولا يزال هذا الجهد قائماً للحفاظ عليها وتطويرها. القائمة المشتركة ممكن أن تكون مثلاً يُطبَّق لإنهاء حالة الانقسام، والعبرة من تجربة القائمة المشتركة هي أنه يمكن الوصول إلى نقاط تؤدي في الحد الأدنى إلى إنهاء الانقسام.

لقد آن الأوان لعلاقة أفضل وأكثر تطوراً بين شقّي الوطن، بمعنى أن القيادة الفلسطينية في الداخل هي مكون رئيسي في قيادة الشعب الفلسطيني، فهي ليست مجرد قائمة مشتركة داخل إسرائيل، وإنما هي جزء من قيادة الشعب الفلسطيني، وهذه القيادة يجب أن يبرز دورها.

**جمال زحالقة:** الحقيقة أن هذا المحور يتعلق بفلسطيني الداخل. أود التطرق أولاً إلى استعمالات مفهوم كلمة فاشية التي لدي مشكلة معها. الحالة الإسرائيلية يجب أن تُعرّف بأنها حالة كولونيالية استعمارية، وهي حالة عنصرية، لأن كل استعمار ينتج حالة عنصرية، وهذه العنصرية في الفترة

اليوم هناك وهم حقيقي اسمه عملية السلام، وهذا الوهم يحرم الفلسطيني من الطلب من أثيوبيا والسنگال وأي دولة أفريقية أو عربية، عدم إقامة علاقة مع إسرائيل، بل إن بعض الدول العربية وقّع اتفاقيات رسمية مع إسرائيل، وبالتالي العرب أيضاً لا يستطيعون أن يطلبوا من الأفارقة عدم الحديث مع ننيهاو، وعدم توقيع اتفاقيات مع إسرائيل.

أنا شخصياً لست مع تطبيع أي علاقة عربية مع إسرائيل، لكن بعض العرب يتبع النظرية التي تقول إن زيارة السجين لا تعني تطبيعاً مع السجان؛ المشكلة هي أن الذي يزور السجين يُعجب بالسجان.

#### ■ هل هذا موقف حركة "فتح"؟

**محمد اشتية:** هذا الموضوع محل نقاش داخل حركة "فتح"، نحن نريد حالة عربية متضامنة مع فلسطين، ونريد زيارة السجين، وعدم التطبيع مع السجان، لكن النتيجة سيئة.

■ سؤال: السلطة تنسق مع السجان، وحركة "فتح" هي قائدة السلطة الوطنية، وهي التي تقرر وقف التنسيق الأمني.

**محمد اشتية:** أنا لست متأكداً من هذا الكلام، السلطة الوطنية اليوم لا تقودها حركة "فتح"، بل تقودها حكومة تكنوقراط، وحركة "فتح" لا تشارك فيها بأي شكل من الأشكال. نحن كحركة "فتح"، نطالب بأن يتوقف التنسيق الأمني، وبأن يكون هناك مقاطعة حقيقية، نهجاً وممارسة.

**بسام الصالحي:** القضية المركزية من وجهة

المشتركة كقائمة مشتركة، وإنما هناك الإطار الأوسع وهي لجنة المتابعة. لجنة المتابعة يجب أن تطورها، وفي إمكاننا ذلك. نحن ندعو إلى أن يكون هناك انتخاب مباشر للجنة المتابعة التي هي حالياً لجنة منتخبتين وليست منتخبة، أي أن أعضائها منتخبتون بسياقات انتخابية أخرى، وهم ممثلون للأحزاب.

ملاحظة إزاء سؤال إذا كنا جزءاً من القيادة الفلسطينية: أنا لا أجد أي مانع من أن أقول ما عندي بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية، بل يحق لي أن أتدخل كمواطن فلسطيني، وأعبر عن رأيي في الأمور كلها، ولا أحد يستطيع أن يقول لي لا تتدخل، واستطرداً يحق لأي فصيل فلسطيني أن يتدخل في شؤوننا أيضاً. أنا أبحث عن علاقة بعيداً عن التبعية والوصاية.

بالنسبة إلى اليهود الذين يدعمون الحق الفلسطيني، هم أقلية. وأنا أعتقد أن هؤلاء اليهود الديمقراطيون الراديكاليين مهمون استراتيجياً لأنهم يشكلون النواة والبديل، ويمكن أن يكونوا بذرة التحول.

الإسرائيليون لا يدفعون حالياً ثمن الاحتلال، وأعتقد أن الإسرائيلي في تل أبيب عندما يشعر بعدم الأمان يُجبر على البحث عن حلول. يجب أن يكون هناك بديل، ومن المهم جداً أن نقويه، وأنا استعملت مرة تعبير البؤر الثورية الخاصة بتشي غيفارا، بمعنى أنه في كل مكان يوجد بؤرة، وهذه البؤر مهمة في لحظات تاريخية معينة.

**أيمن عودة:** أنا أتفق مع جمال على أننا شعب واحد وأبناء قضية واحدة، ومع ذلك فهناك خصوصيات، وهذه الخصوصية يجب عدم القفز عنها. وبالنسبة إلى نقد القيادة الفلسطينية، فإن هذا محكوم

الأخيرة بدأت تأخذ ملامح فاشية، وهذا كلام له تأثير مباشر في مفهوم التحالف في القائمة المشتركة. لقد كنت شريكاً مركزياً في تشكيل القائمة، والمقاربة الفكرية التي أتيت بها، هي أننا أمام جبهة وطنية ليست مرتبطة بصعود الفاشية أو اليمين في إسرائيل، وهي ليست ردة فعل على أن النظام في إسرائيل أصبح أكثر يمينية.

نحن، جميع الشعب الفلسطيني، في مرحلة الجبهة الوطنية، وبهذه المقاربة دخلنا مسألة الوحدة في الداخل، وكانت القائمة المشتركة أحد مركبات هذه الوحدة. ولا نقول إن القائمة هي تجسيد لفكرة الجبهة الوطنية، وإنما هي تجسيد جزئي لها، فهي ليست وليد لحظة، بل لديها أسس موجودة سابقاً. ومع تقديري لموقف الدكتور أحمد الطيبي لأنه دخل على موضوع القائمة متأخراً، وكان له وجهة نظر أنه يجب أن يكون هنالك قائمتان وهذا موقف شرعي، لكن هذه الفكرة رُفضت في أثناء النقاش، وكذلك فكرة الجبهة الوطنية. علاوة على ذلك، فإن ما يجري من التشرذم في العالم العربي وعلى الساحة الفلسطينية، هو دافع إلى صوغ بيئة تحمي جماهيرنا العربية من الوقوع في حالة التشرذم والانقسام الداخلي. القائمة المشتركة، ومن منطلق الوحدة

والعمل المشترك، بدأت كتحالف انتخابي، ثم تحولت إلى تحالف برلماني. ونحن لا ولن ندعي أن القائمة المشتركة هي أكثر من تحالف برلماني، لأنه يوجد لدينا صيغة تحالف أوسع تشمل قوى غير ممثلة في البرلمان، هي لجنة المتابعة العليا، ولهذا السبب نحن كقائمة مشتركة لا نخرج لنعمل تظاهرة في سخنين، لكننا نشارك في تظاهرة تدعو إليها لجنة المتابعة، بمعنى أن النضال الجماهيري لا تخوضه القائمة

التي يتحدث عنها نتنياهو، ويحرض بها ضدنا، سواء في الكنيسة أو في مؤتمر هيرتسليا، هدفها نزع الشرعية عنا لأننا قوة مؤثرة، ومن الممكن أن نمسّ بقاءه أو انتخابه مرة أخرى. هو يتعامل معنا كعدو ويخيف اليهود منا. ثمة سؤال هنا بحاجة إلى نقاش لاتخاذ قرار مشترك بشأنه، وهو: هل نبني المعسكر الديمقراطي في مواجهة معسكر اليمين ومواجهة اليسار الصهيوني؟ سؤال آخر يُطرح: هل نبني أسساً لتوجهات مشتركة مع أحزاب المعارضة، أي مع اليسار الصهيوني، أم لا؟

أنا حاسم في موقفى وهو: نعم، لأنني أؤمن بشيء اسمه التحالف الاستراتيجي من اليوم إلى يوم الدين، وأؤمن بالتحالف العيني مع كل من يتفق معنا شرط ألا يسيء إلى الاستراتيجية والثوابت والرؤية، فهل يمكن أن نتفق مع ميرتس وحزب العمل على أنه يوجد مصلحة مشتركة ضد اليمين، ونقول لهم لا نستطيع ذلك بمفردنا، وأنتم من دوننا لا يمكنكم عمل شيء؟ هذه هي معادلة المصالح.

إذا كنا منخرطين في العمل السياسي في إسرائيل جوهرياً نكون أكثر فائدة لقضية شعبنا، والعكس يجعلنا أقل فائدة. هذه الأمور بحاجة إلى مناقشة.

نحن لسنا أكاديميين، نحن نعمل في السياسة. أنا أريد برلماناً للشعب الفلسطيني، لكن في القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وليس في الجليل، وأنا أعلم أنه عند قيام الدولة الفلسطينية ستُطرح أسئلة غير مسبقة في المواطنة، مثل: هل نشارك أو لا نشارك في هذا البرلمان؟

أيضاً بخصوصيات: هل أنا كرئيس قائمة مشتركة أستطيع أن أقول شيئاً عن الرئيس الفلسطيني يفيد نتنياهو؟ هذا كلام محكوم بسياق سياسي. أنا لست أكاديمياً، وإنما أتعامل بسياق سياسي، ومن موقع سياسي، وكل شيء محسوب بما يخدم قضيتنا.

بالنسبة إلى الأداء الفلسطيني هناك خطوط عريضة، وهناك قضايا أخلاقية ومواقف أخلاقية. فعلاوة على الدور السياسي الذي قامت به القيادة في جنوب أفريقيا في أثناء نضالها، فإنها أيضاً بعثت برسائل أخلاقية، وأعطت البيض في جنوب أفريقيا التطمينات المطلوبة لمستقبلهم، وهذا الموضوع هو الذي يجب أن يحكم نضالنا وتوجهاتنا.

هناك فوارق بين الانتفاضتين الأولى والثانية، وفي رأيي فإن النضال على الأرض هو الأكثر أهمية، مع كل الاحترام للبعد الدولي، ومخاطبة المجتمع الإسرائيلي. فمن إجابات الهبة الأخيرة أنها أعادت القضية الفلسطينية إلى أن تصبح مسألة أولوية داخل إسرائيل، لأنه خلال الأعوام العشرة الأخيرة تحولت هذه القضية الفلسطينية إلى المرتبة السابعة لدى الإسرائيليين بعد البيئة ومثلي الجنس، إلخ. هذا مثال للنتائج التي يعطيها النضال على الأرض.

فيما يتعلق بالقائمة المشتركة، أنا أتفق مع ما تفضل به جمال أكثر ممّا قاله أحمد. يجب أن نحافظ على الوحدة لمزيد من القوة، وأن نكون قوة ديمقراطية وشرعية في العمل السياسي. هذا الموضوع بحاجة إلى نقاش داخلي في القائمة المشتركة، كي نحدد ما نريد، وأي لاعب يجب أن نكون. كل المواقف

## نظام الأبارتهايد والأفق المقاوم

طبيعة الممارسات التي تقوم بها إسرائيل، وكذلك عدم وجود سلطة فلسطينية فيها، وبالتالي غياب الصراع على الوظائف فيها، تجعلها ميداناً لنضال قائم على الوحدة الوطنية.

إن الطريق للخروج من المأزق الفلسطيني واضحة، ونحن لا نعيش حالة عمى سياسي. هناك إمكان اليوم للتوصل إلى مشروع سياسي وطني فلسطيني يشمل "حماس"، وأنا مسؤول عن كلامي، وهناك إمكان لتفعيل الانتفاضة الشعبية وتعزيزها، والأمر الثالث هو تفعيل المجتمع الدولي لمحاصرة إسرائيل.

أيمن عودة: أتفق تماماً مع جمال بشأن إنهاء الانقسام والوحدة الوطنية، وأريد أن أضيف أن لدينا مصلحة في أن نكون معاً في إطار فلسطيني جامع لأبناء الشعب الفلسطيني جميعهم في أماكن وجودهم كلها، وهذا مرتبط بموافقة منظمة التحرير، الجسم الذي لا يجوز القفز فوقه. الإطار الجامع، إذا نشأ، سيكون إنجازاً فلسطينياً كبيراً، وأنا أرى ضرورة أن يكون من ضمن الأهداف المقبلة، وتحقيقه ليس صعباً، بل إن الوصول إليه يرفع معنويات الشعب الفلسطيني في كل مكان.

بسام الصالحي: المقاربة في مواجهة جميع التحديات يجب أن تنطلق من تكريس وحدة الشعب الفلسطيني، بمعنى التركيز على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني كشعب بغض النظر عن خصوصيات وجوده. والواضح في الاستراتيجية الإسرائيلية وفي المتغيرات التي تحدث، أن المنطقة تسير في اتجاه نشوء

■ من المهم أيضاً الحديث عن الوضع الاجتماعي والتفكك الذي حدث في المجتمع، فنحن نرى تفشي حوادث القتل وغيرها من الظواهر التي هي أيضاً مرتبطة بالموضوع السياسي.

جمال زحالقة: في موضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية، المشروع الصهيوني مبني على تقسيم الشعب الفلسطيني، ولا يوجد شعب في العالم مقسم مثل الشعب الفلسطيني. هذه هي الاستراتيجية الإسرائيلية المركزية، وهي مبنية على مبدئين هما: تجزئة الشعب الفلسطيني، والانفصال عنه. الفصل العنصري الكبير حدث في سنة ١٩٤٨، عندما تم إبعاد الفلسطينيين وإقامة نظام استيطاني، ثم الفصل بين الضفة وغزة للمحافظة على الأغلبية اليهودية. وللأسف نحن نساهم في تقسيم الشعب الفلسطيني، عبر الانقسام السياسي.

علينا أن نجرب طريقة ثانية بشأن الوحدة الوطنية عبر اقتراحات عملية: على الشعب ألا ينتظر المصالحة من الأعلى، بل يجب العمل على وحدة ميدانية حيثما أمكن، وأنا أعلم أن القيادات كانت تقف ضد هذه الفكرة، وكان هناك حديث منذ أعوام بالنسبة إلى القدس، أن يتم إعلان قيادة وطنية فلسطينية في مدينة القدس التي كانت في أعوام الانتفاضة الأولى مركزاً لتلك الانتفاضة. القدس تواجه مشكلات لا حصر لها، وجميع الحلول التي تُطرح هي حلول تقدمها منظمات غير حكومية، بينما نحن نريد قيادة سياسية، قيادة تقود النضال. القدس، فضلاً عن أهميتها كعاصمة للدولة الفلسطينية، فإن

إذا تمت بعيداً عنها تصبح موازية لها ويمكن أن تدمرها.

اليوم ينمو في التجمعات الفلسطينية قيادات ليس لها أي دور في صناعة القرار الفلسطيني، ولذلك إبداع المنظمة اليوم يكون باستعادة وحدة الشعب الفلسطيني، ورفع شعار حق تقرير المصير، وبناء الدولة، وإنشاء الإطار التنظيمي الذي يستطيع أن يحتوي مختلف القيادات الفلسطينية، وهكذا تصبح المنظمة ديمقراطية. والمرتکز المهم هو استمرار التمسك بالدولة الفلسطينية.

**محمد اشتية:** أريد أن أختتم بالآتي: أولاً، أنا شخص شارك في المفاوضات، وقد استقلت لأنني أصبحت على اقتناع تام بأن الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس وحق العودة، وهو ما يشكل الحد الأدنى من العدالة للشعب الفلسطيني، غير موجودة في عقل أي من الأحزاب والقيادات الإسرائيلية المتنوعة من يسارها إلى يمينها. ثانياً، ما يجري في الضفة الغربية اليوم بما فيها القدس، وعزل غزة، هما برنامج ممنهج من أجل قتل إمكان إقامة الدولة الفلسطينية. الإسرائيليون يقتلون إمكان إقامة الدولة الفلسطينية عبر تهويد القدس و"إزاحة" ١٩٣,٠٠٠ فلسطيني إلى خارج الجدار، والاستيلاء على الغور الذي يشكل ٦٨٪ من مساحة الضفة الغربية، كما أن المنطقة "ج" حوّلتها إسرائيل إلى خزان جغرافي لتوسيع الاستيطان ليس إلا، فضلاً عن عزل قطاع غزة بالحصار أولاً، وبالإغراءات حالياً. هذه المسائل كلها هي عناصر لهدم إمكان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. نحن نعيش انسداد أفق سياسياً بكل معنى الكلمة: لا يوجد ضغط عربي، والمبادرة الفرنسية - مع ترحيبنا بها رسمياً - إلا أنني

كيانات مختلفة، لها قضايا مختلفة، ولا رابط بينها، ولذلك، فإن أهم تحدٍّ أمام الحركة الوطنية الفلسطينية، هو تعزيز وحدة الهوية الوطنية في إطار سياسي جامع ينظم هذه الوحدة ويطلقها بصورة أكبر.

في هذا المدخل هناك قضيتان: الأولى هي تأكيد حق تقرير المصير كأساس في المعادلة، وأن يكون موضوع الدولة الفلسطينية تعبيراً عن هذا الحق، ولذلك توجد أهمية لقرار الأمم المتحدة الصادر في سنة ٢٠١٢ فيما يتعلق بهذا الأمر. وفي رأيي يجب عدم خوض نقاش عن انهيار حل الدولتين، لأن المغزى الأساسي لموضوع الدولة مرتبط بكونه تعبيراً عن حق تقرير المصير، وبالتالي إذا ضاع موضوع الدولة يضيع حق تقرير المصير، ولذلك، عندما يتم الحديث عن حلول أخرى كموضوع الدولة الواحدة وغيره من دون الارتكاز إلى حق تقرير المصير، فإنه يصبح كلاماً بلا معنى. إن المسألة المفصلية هي وحدة الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره.

المسألة الأخرى هي من سيحمل هذا المشروع؟ منظمة التحرير في رأيي، هي التي يجب أن تحمل المشروع، لكن عليها أن تُجري تغييراً جوهرياً عبر الخروج من دور السلطة ومناخ السلطة وحسابات السلطة التي غرقت فيها، فباتت تتعامل مع وحدة الشعب الفلسطيني من منطلق سياسي، الأمر الذي أضعف قدرتها على تجميع الطاقات وتوحيد النخب السياسية في أماكن وجود الشعب الفلسطيني. بعد ذلك يمكن إطلاق صيغة تنظيمية تسمح لها بهذا الدور، وهنا يوجد هامش لشئئين: للقيادة السياسية التي تمثلها منظمة التحرير كمفاوض وممثل رسمي، ولصيغة جامعة لمكونات الشعب الفلسطيني كلها عبر مؤتمر وطني أو ما شابه، وأنا مع إطلاق هذه الصيغة عبر منظمة التحرير لأنها

مناطق ١٩٦٧.

وفي جميع الأحوال، فإننا بحاجة إلى صيغة وطنية مؤسساتية تستطيع أن تواكب المرحلة المقبلة التي نحن مقبلون عليها.

■ نريد سماع رأيكم في اقتراح ملموس قدّمه جمال زحالقة، ويتمثل في إنشاء قيادة موحدة في القدس. ما الذي يمنع هذه القيادة من أن تكون الخلاصة للهبة الأخيرة؟

**بسام الصالحي:** أعتقد أن الواقع القائم في القدس يفرض هذا، ونحن مع وجود قيادة مشتركة وموحدة للقوى السياسية في القدس، ليس فقط في موضوع الهبة، بل في جميع قضايا القدس، وأرى أن هناك حاجة إلى إطار من هذا القبيل يضم القوى كلها، ونحن في الحزب في انتخابات ٢٠٠٦ دعونا إلى تشكيل قائمة مرشحي القدس كقائمة وحدة وطنية، لكن الأمر لم ينجح. إن خصوصية القدس في رأيي، تفرض موقفاً مشتركاً موحداً للجميع وهذه خطوة جيدة، لكن هل يؤسس هذا لوحدة وطنية وينهي الانقسام؟ لا أعتقد ذلك، ومع هذا، فإن الأمر يساهم في تعزيز صمود الناس في القدس، وفي النضال ضد الاحتلال.

**محمد اشتية:** أنا سأجيب بوضوح أكثر وبصرامة: أولاً في الحكومة هناك وزارة اسمها وزارة شؤون القدس، وهناك محافظ اسمه محافظ القدس، وهناك دائرة في مختلف الوزارات اسمها دائرة القدس، وهناك عدد من الجمعيات عددها ٦٢٢ جمعية غير حكومية مسجلة وتعمل في القدس، أي بالمجمل، ومن ناحية الشكل، فإن القدس كجغرافيا مغطاة.

أخشى أن تصبح حصان طروادة من أجل العودة إلى المفاوضات التي لم تأت بشيء يُذكر منذ أوصلو حتى اليوم. أيضاً ما يسمى المبادرة المصرية هي من أجل إحباط المبادرة الفرنسية التي نرى فيها نقلة من الثنائي العقيم إلى المتعدد الذي أثبت بعض النجاعة في الموضوع الإيراني، ونتمنى أن يحقق بعض النجاح في الموضوع السوري. نحن استخدمنا ثلاث استراتيجيات منذ سنة ١٩٦٥ حتى اليوم: كفاح مسلح نقلنا من حالة لاجئين إلى حلول سياسية، وقد أنجزنا فيه كثيراً؛ مفاوضات أعطتنا بعض الشيء لنؤسس سلطة انتقالية؛ تدويل الصراع. لكن لا الكفاح المسلح حرر فلسطين، ولا المفاوضات أنجزت الدولة، ولا التدويل سيحل القضية. نحن في أزمة حقيقية، والمسار التفاوضي وأركانه في أزمة، وكذلك المقاومة. بيت القصيد أنه لا خيار لنا في الأعوام المقبلة إلا ترتيب البيت الداخلي من أجل الحفاظ على حق العودة الذي تشكل رمزته بالنسبة إلى الحفاظ على منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لأن السلطة بشكلها الحالي لا تعبر إلا عن الضفة وغزة وجزئياً القدس.

الخلاصة: عندما كان الكفاح المسلح من أجل تحرير كامل التراب كانت قيادة الشعب الفلسطيني من الشتات، وعندما انتقلنا نحو حل الدولتين على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، أصبحت قيادة الشعب الفلسطيني خليطاً من الشتات ومن الداخل، والأمور تسير في اتجاه الداخل أكثر منها لمصلحة الشتات. وإذا انهار حل الدولتين، وانزلقنا إلى حالة الدولة الواحدة، نموذج أبارتهايد أو نموذج الصوت الواحد، تصبح قيادة الشعب الفلسطيني عبارة عن خليط ما بين أهلنا في أراضي ١٩٤٨، وأهلنا في

الهمّ العام في القدس كبير، وللأسف العرب خصصوا ٥٠٠ مليون دولار للقدس لم يُصرف منها إلا ٣٩ مليون على مدار الأعوام الستة الماضية. المشكلة الحقيقية في القدس في رأيي هي مشكلة إمكانات، وبالتالي نحن لا نحتاج إلى قيادة في القدس، لأننا إذا أسسنا قيادات في مواقع جغرافية متعددة نكون قد شردمنا جهودنا وشتتناها. نحن بحاجة إلى برامج حقيقية هدفها الأساسي تعزيز صمود المقدسيين داخل المدينة والجدار. ■

هناك حالة شبيهة وذات خصوصية هي منطقة الأغوار الفلسطينية التي تتعرض لهجمة استثنائية، ويريد الإسرائيلي أن يسلمها عن الجغرافيا الفلسطينية، وهناك منطقة H2 في مدينة الخليل.

أعتقد أن المشكلة في القدس لا تكمن في غياب القيادة، وإنما في غياب البرامج، وغياب التمويل، وغياب المرجعية، بمعنى أن وزارة القدس غير فاعلة لأن مشكلات الناس في القدس ليست سياسية فحسب، بل هي حياتية اجتماعية أيضاً، وبالتالي، فإن

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## بلادنا فلسطين (الجزء الأول) جغرافية فلسطين وتاريخها: نظرة عامة

مصطفى مراد الدباغ  
تقديم: وليد الخالدي

٧٨١ صفحة ٢٥ دولاراً